

أحد كبار علماء الوهابية يفتي: مكة بلد كفر وأهلها كفار!

في الثمانينيات من القرن الماضي، وفي قصر الملك فهد بجدة وبحضوره، في مجلس ضمَّ المرجوم السيد محمد علوي المالكي وجمع من النخبة الدينية والسياسية النجدية، قام أحد مشايخ الوهابيين ممتدحاً الملك قائلاً بأن أباه (عبدالعزیز) قد (فتح مكة) و(طهرها) من الأصنام والأوثان ومن الشرك والكفر.. فانتمض السيد المالكي وقام خاطباً ضد ذلك الشيخ الوهابي، ومؤكداً بأن مكة بلد الإسلام طاهرة من الأصنام ومن الشرك منذ أن فتحها وطهرها محمد صلى الله عليه وسلم؛ وحينها خشي الملك من تداعي الصدام والخصام، فقام وفرّق المجلس بحجة الصلاة التي لم يكن موعدها قد حان بعد!

الفوزان: الوهابيون وحدهم أهل السنة والجماعة

الوهابيون – كما هو معروف – يكفرون كل المسلمين، ولا يعتبرون بلاد المسلمين داراً للإسلام عدا دارهم هم (نجد) ويشمل ذلك البقاع المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف، حيث يرونها بلاد كفر وشرك وزندقة لا تجوز الإقامة فيها إلا إذا كانت تحت ولايتهم. إضافة إلى أنهم – وكما هو معروف أيضاً – لا يرون غيرهم مسلماً. لكن البقاع التي تصير تحت سيطرتهم بعد غزوها وتكون لهم السيادة عليها تصبح جزءاً من بلاد الإسلام، أما قاطنو تلك الديار فيبقون كفاراً – تحت الإحتلال والوصاية السعودية/ الوهابية – كما هو الحال اليوم بالنسبة لمناطق المملكة في الغرب والشرق والجنوب.

قيل ان الوهابيين قد خففوا غلواءهم، وقبلوا على مضم الإعتراف بأهل السنّة على أنهم مسلمون. لكن مصطلح (أهل السنة والجماعة) لا ينطبق إلا على الوهابيين بحسب فتاوى مشايخهم، وبينهم الشيخ العثيمين وكذلك سفر الحوالي والشيخ صالح الفوزان وغيرهم. لكن القناعة المتأصلة في التراث الوهابي، والتي لم يجرّ تغيير عليها ترى بأن غير الوهابيين ليسوا مسلمين صادقين، وإن جرى إلحاقهم – قسراً – بالإسلام، لغايات رآها ولي الأمر، ورأى فيها المشايخ الوهابيون لهم مصلحة.

هذا ما يعبرون عنه في كتبهم وفي مجالسهم الخاصة. وهناك خشية حقيقية أن يؤدي عدم اعتراف الوهابيين بإسلام الآخرين الى إخراجهم هم عن دائرة الإسلام كما حدث في الماضي، او عن دائرة أهل السنّة، فالمسلمون بأكثريتهم أقدر على نبذ الوهابيين من نبذ الأخيرين لهم. ولهذا كان (اعتراف الوهابيين) بإسلام غيرهم قد جاء على مضمّن ولمصلحة ارتأيت، وليس بالضرورة عن فناعة. ولذلك ترى أنهم وتحت اليافطة العامة (الجميع مسلمون) يبدأون بتكفير كل قسم على حدة، فالصوفية كفار، ومن يفعل كذا كافر، ومن يقول كذا كافر، بحيث لا يبقى في المحصلة النهائية غيرهم، والحجة الجاهزة: نحن لا نكفر إلا من كفّر به ﷻ ورسوله!

وقد تنبّه الشيخ ابن باز الى إمكانية فصل الوهابية عن المذاهب الإسلامية السنيّة، واعتبارها مذهباً قائماً بذاته، وهذا يعوّق انتشار الدعوة الوهابية ويحصرها في محيطها النجدي.. ولذلك نراه شديد اللهجة ضد من يريد فصل الوهابية عن المذاهب السنيّة (يمكن في هذا الصدد مراجعة موقع ابن باز على الإنترنت).

فيما يتعلق بفتاوى الوهابية بشأن اعتبار مكة بلاد كفر، وأهلها كفار، هناك جواب لأحد كبار علماء الوهابية السابقين وهو الشيخ حمد بن عتيق، قيل أنها كانت جواباً لمن ناظره في حكم كفر أهل مكة وما يقال في كفر مكة نفسها. وحسب الكتاب الذي طبعه الملك عبدالعزيز على نفقته الخاصة والذي حمل عنوان: ()، فإن الشيخ حمد بن عتيق، يرى مكة بلاد كفر، وأهلها كفار، وقد قال ذلك بصرس قاطع، لأنه يمارس في مكة البدع والشرك، ولأن المكيين لم يمنعوا ذلك؛ والأهم أنهم (معادين أهل التوحيد) أي معادين لوهابية نجد، فحق عليهم وصف أنهم يريدون إزالة الدين وتخريب بلاد الإسلام! فضلاً عن أنهم – أي أهل مكة – لم يقبلوا بالوهابية (الدين الصحيح) (فكيف لا يحكم عليهم بالكفر؟!). زد على ذلك أن المكيين كفار مرتدون، بحسب مشايخ الوهابية – لأنه حصلت منهم (موالاة أهل الشرك والإنقياد لهم) ويقصد بذلك الحكومة العثمانية. لهذا كله، فإن كفر أهل مكة أعظم من كفر الجاهليين في عهد الرسالة الأولى، ولا يجب على الوهابيين أن يغتروا بصلاة وحج وصوم وتصدق أهل مكة فموقفهم من الوهابية يكفي للحكم عليهم بالكفر والردة.

جرت المذاكرة في كون مكة بلد كفر أم بلد إسلام، فنقول وبإﻻ التوفيق:

قد بعث ﷺ محمداً (صلى ﷻ عليه وسلم) بالتوحيد الذي هو دين جميع الرسل، وحقيقته هو مضمون شهادة أن لا إله إلا ﷻ، وهو أن يكون ﷻ معبود الخلاق، فلا يتعبدون لغيره بنوع من أنواع العبادة، ومخ العبادة هو الدعاء ومنها الخوف والرجاء والتوكل والإنابة والذبح والصلاة وأنواع العبادة كثيرة، وهذا الأصل

العظيم الذي هو شرط في صحة كل عمل.

(والأصل الثاني) هو طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أمره، وتحكيمه في دقيق الأمور وجليلها، وتعظيم شرعه ودينه والإذعان لأحكامه في أصول الدين وفروعه. (فالأول) ينافي الشرك ولا يصح مع وجوده؛ (والثاني) ينافي البدع ولا يستقيم مع حدوثها، فإذا تحقق وجود هذين الأصليين علماً وعملاً ودعوة وكان هذا دين أهل البلد - أي بلد - كان بأن عملوا به ودعوا إليه وكانوا أولياء لمن دان به ومعادين لمن خلفه، فهم موحدون.

وأما إذا كان الشرك فاشياً مثل دعاء الكعبة والمقام والحطيم ودعاء الأنبياء والصالحين، وإفشاء توابع الشرك مثل الزنا والربا وأنواع الظلم ونيز السنن وراء الظهر وفشو البدع والضلالات، وصار التحاكم إلى الأئمة الظلمة ونواب المشركين، وصارت الدعوة إلى غير القرآن والسنة، وصار هذا معلوماً في أي بلد كان، فلا يشك من له أدنى علم أن هذه البلاد محكوم عليها بأنها بلاد كفر وشرك، لا سيما إذا كانوا معادين أهل التوحيد وساعين في إزالة دينهم وفي تخريب بلاد الإسلام.

وإذا أردت إقامة الدليل على ذلك، وجدت القرآن كله فيه، وقد أجمع عليه العلماء فهو معلوم الضرورة عند كل عالم.

وأما قول القائل ما ذكرت من الشرك إنما هو من الأفاقية لا من أهل البلد، فيقال له أولاً هذا مكابرة، وأما عدم علم بالواقع فمن المتقرر أن أهل الآفاق تبع لأهل تلك البلاد في دعاء الكعبة والمقام والحطيم كما يسمعه كل سامع ويعرفه كل موحد.

ويقال ثانياً إذا تقرر وصار هذا معلوماً فذاك كاف في المسئلة، ومن الذي فرق في ذلك وباللعجب إذا كنتم تخفون توحيدكم في بلادهم، ولا تقدرون أن تصرحوا بدينكم، وتخافتون بصلاتكم، لأنكم علمتم عداواتهم لهذا الدين وبغضهم لمن دان به، فكيف يقع لعاقل إشكال؛ أرايتم لو قال رجل منكم لمن يدعو الكعبة أو المقام أو الحطيم ويدعو الرسول والصحابة: يا هذا لا تدعو غير الله، أو أنت مشرك هل تراهم يسامحونه أم يكيدونه؟ فليعلم المجادل أنه ليس على توحيد الله، فوالله ما عرف التوحيد ولا تحقق بدين الرسول صلى الله عليه وسلم؛ أرايت رجلاً عندهم قائلاً لهؤلاء راجعوا دينكم، أو اهدموا البنائات التي على القبور، ولا يحل لكم دعاء غير الله، هل ترى يكفيهم فيه فعل قريش بمحمد صلى الله عليه وسلم، لا والله لا والله.

وإذا كانت الدار دار إسلام، لأي شيء لم تدعوهم إلى الإسلام، وتأمروهم بهدم القباب واجتناب الشرك

